

أشكال العنف الموجه ضد المرأة الجزائرية المعاصرة

Forms of violence directed against contemporary Algerian women

عبيد زرزورة

جامعة احمد دراية - أدرار - (الجزائر)، abidzerzoura@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/15 تاريخ القبول: 2023/02/23 تاريخ النشر: 2023/03/30

ملخص:

تهدف الورقة البحثية لتوضيح دور المرأة الجزائرية المعاصرة الساعية لمواكبة التطورات الحاصلة على جميع المستويات (الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - التعليمية... الخ)، إلا أنها ورغم كل ذلك تقابل بالعديد من أنواع العنف المسلط عليها من طرف الآخر، ومن بين أهم أنواع العنف التي وحدثناها تتعرض لها: العنف الأسري - العنف التربوي - العنف الاقتصادي - العنف جنسي - العنف نفسي... الخ من الأساليب العدوانية التي تؤثر بشخصها وبمردوديتها على حد سواء.

كلمات مفتاحية: المرأة المعاصرة؛ العنف الجندي؛ العنف الأسري؛ العنف الجنسي؛ العنف الاجتماعي.

Abstract:

The research paper aims to clarify the role of contemporary Algerian women who are striving to keep pace with developments at all levels (social-economic-cultural-educational...etc) and despite everything they do, they face many types of violence imposed on them from the other side, and from The most important types of violence you are exposed to :domestic violence-educational violence-economic violence-sexual violence-psychological violence-... etc. One of the aggressive methods that affect the person and his profitability

Keywords: contemporary women; gender violence; Domestic violence; sexual violence; social violence.

مقدمة:

تتعرض المرأة بطبيعتها الأنثوية للعديد من أنواع العنف سواء كان داخل العائلة أو خارجها، بالعمل أو بالدراسة، متزوجة كانت أو عازبة، أما أو أرملة... الخ، من الوضعيات الاجتماعية التي تتدرج الأنثى بها خلال مراحل حياتها.

فالفتاة العربية ومن خلال التربية التي تتلقاها تساهم بالجزء الكبير في تكوين شخصيتها المهذبة والمتسامحة والتي تدفع بالأحر لاستغلال طبيعتها وسذاجتها، وفي كثير من الحالات تؤدي بالأنثى للتعرض للعنف بشتى أنواعه (لفظي، جسدي، رمزي، محارمي، مشروع، غير مشروع، الخ) عكس ذلك فإذا واجهت المرأة العنف بالعنف قوبلت بالرفض الاجتماعي وبالوصم الاجتماعي السليبي، كون المجتمع في حد ذاته غير متقبل "للشخصية الأنثوية القوية".

وعليه ارتأينا في هاته الورقة توضيح أهم أنواع العنف الموجه ضد للمرأة الجزائرية المعاصرة، كونها شخصية ذات تركيبة نفسية واجتماعية خاصة - تربت خلال عائلات مسلمة معظمها عائلات محافظة، سعت لتحقيق طموحها من خلال تدرجها الدراسي بمختلف أنواعه ومؤسساته التعليمية، بحيث وجدت نفسها في آخر مشوارها التعليمي كموظفة بالمؤسسات الجمهورية مثلها مثل أخيها الرجل تتقاسم معه أعباء الحياة المعاصرة، بل وفي بعض الأحيان نجد أنها هي السبابة والرائدة لتحمل المسؤوليات الصعبة بكل أتم الوعي والقدرة في تسيير الإشكالات مهما كانت جسامتها، فالتساؤل المراد الإجابة عليه تمثل في الأتي: ما هي أهم أنواع العنف التي تتعرض إليها المرأة الجزائرية المعاصرة؟

الفرضيات:

- تتعرض المرأة الجزائرية المعاصرة لعنف ذو سبغه أسرية.
 - تتعرض المرأة الجزائرية المعاصرة لعنف ذو سبغه اقتصادي.
 - تتعرض المرأة الجزائرية المعاصرة لعنف ذو سبغه جنديرية.
 - تتعرض المرأة الجزائرية المعاصرة لعنف ذو سبغه اجتماعي.
 - تتعرض المرأة الجزائرية المعاصرة لعنف ذو سبغه قانونية.
- أهداف البحث:** نتطلع لوضع الإصبع على أكثر الأسباب المؤدية لخلق العنف تجاه المرأة كون الأخيرة تعد عنصر جد فعال في المجتمع، وعملية قمعها قد تؤثر بالسلب على ذاتها وعلى إنتاجيتها كذلك.

1-تعريف العنف:

1-1: لغة: العنف من الناحية التاريخية مشتق من الكلمة اللاتينية VIS أي القوة، وهي ماضي كلمة عنف تعني حمل القوة أو تعمد ممارستها تجاه شخص آخر أو شخص ما، والعنف بذلك يعني استخدام وسائل القهر والقوة والتهديد لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين. (ممدوح محمد دسوقي، 2012، صفحة 17)

وكلمة العنف لغة مشتقة من المصدر عنف وهو الحرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، عنف به وعليه عنف وعنفا، يعنف عنفا وعنافة، وأعنفه وعنفته تعنيفا وهو عنيف إذا لم يكن رقيقا في أمره، وأعتنف الأمر أخذه يعنف (جمال، سنوسي، 2021، صفحة 02)

1-2: اصطلاحا: تعاريف بعض العلماء:

-يعرفه محمد حضر (1998): بأنه كل ظاهرا ومستتر مباشر أو غير مباشر، مادي أو معنوي موجه لإلحاق الأذى بالذات أو بالآخر أو جماعة أو ملكية أي واحد منهم. (طه عبد العظيم حسين، 2008، الصفحات 17-18)

-وعرفه (الزهراي) بأنه: السلوك الذي يقصد به إيذاء الآخرين بدنيا أو ماديا.

-وعرفه (موير) Moyer: بأنه قيم أو مشاعر أو اعتقادات تشجع الناس على إيقاع الضرر بالآخرين، وذلك بالاعتداء عليهم أو على ممتلكاتهم.

- هو استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون، من شأنه التأثير على إرادة فرد ما. (علي الطيار، 2005، الصفحات 28-29)

وبإستقراء التعريفات السابقة يتضح أن العنف:

-تعد على حقوق الآخرين فهو سلوك عدواني.

-أن السلوك العنفي هو سلوك شاذ وغير سوي.

كما تعتبر وجهة النظر الحديثة أن العنف مرضا اجتماعيا أو اضطرابا أكثر من كونه جريمة، فظاهرة العنف تعد عرضا مرضيا أو صحة إنذار للمرض أو رسالة خطر على المجتمع. (اليسوي، عبد الرحمن، 2000، صفحة 154)

2-العنف ضد المرأة:

لقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر عام 1994 في مادته الأولى أن العنف هو: " أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة بدنيين أو جنسيين أو نفسيين للمرأة، بما في ذلك التهديد بإقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء واقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة". (قرقوتي، حنان، 2015، صفحة 10)

- كما عرف بأنه: كل فعل يمثل تدخلا خطيرا في حريتها وحرمانها من التفكير والرأي والتقرير والسلوك، ويتجاوز هذا العنف الأذى الجسدي ليشمل الأذى المعنوي والنفسي، ومن ثم العنف تجاه المرأة هو كل قول/أو تصرف أو رأي أو علاقة، من قبل أفراد المجتمع يلحق بها ضررا ماديا أو معنويا يتمثل في التدخل في التعبير عن آرائها وسلوكها بحرية وإستقلالية، وعدم معاملتها كعضو حر وكفاء في الأسرة أو يحولها إلى وسيلة أو أداة لتحقيق أغراض ذكورية في المجتمع. (احسان الدين فياض، 2017، الصفحات 2-5)

3-المرأة المعاصرة:

3-1-تعريف المرأة المعاصرة: وهي تلك المرأة الغير تقليدية والتي تلقت تربية محافظة مرافقة مع التربية العصرية كالتعليم والرياضة والإبداع والفن...الخ، مما أكسبها القدرة على فعل والقيام بأعمال جد متعددة وجد مختلفة وجد حضرية سواء من الناحية الجسدية، أو العقلية، أو الاجتماعية، أو الفنية...الخ، لذا عدت المرأة المعاصرة تلك المرأة التي تختلف بشكل كبير عن نوعية المرأة العادية، والتي كان محلها الوحيد هو المنزل وتربية الأبناء، إذ أصبحت المرأة تحضا بتمكينها من مسؤوليات جد عالية وجد حساسة (كالطب، القضاء، التعليم، الإرشاد والتوجيه، الهندسة، الفن...الخ).

3-2-مهام ومسؤوليات المرأة المعاصرة: لقد بلغ إجمالي الأعمال التي عاجلت قضية الأدوار الاجتماعية للمرأة 21 عملا مثلت نسبة 4% تقريبا من إجمالي الأعمال التي عاجلت قضايا المرأة جميعا، وبالطبع فقد تناولت بعض الأعمال أدوار المرأة بصفة عامة، بينما ركزت على أعمالا أخرى على أدوار محددة مثل دورها في الأسرة والمجتمع التقليدي عموما، ولكن الطابع الغالب

عنه، لهذا فهي تعتبر المعلم الوحيد للطفل، فهي تؤدي وظيفة تربوية عميقة الأثر بالنسبة لأطفالها. (محمد رفعة، 1986، صفحة 43)

ج- دور المرأة في التحصيل الدراسي للأبناء: تكون المرأة مسئولة عن التحصيل العلمي للأبناء عن طريق حثهم على إكتساب العلم والمعرفة والتدريب على المهارات والكفاءات التقنية التي يشاركون من خلالها في بناء المجتمع وتنميته في الميادين كافة، ومن أهم الوظائف التي تؤديها المرأة خاصة والعائلة بشكل عام والخاصة بالتحصيل العلمي لأبنائها، وظيفة تسجيل الأبناء في المدارس عند بلوغهم السن القانونية للتعليم وتهيئة جميع المستلزمات التربوية والثقافية التي يحتاجونها، بالإضافة إلى الكتب ووسائل الإيضاح والزي المدرسي، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب توفير الأجواء الدراسية الإيجابية في البيت كالمحافظة على الهدوء والسكينة وتخصيص غرفة مستقلة لدراسة الأبناء وعدم إزعاجهم، والحرص على إعطاء وقت مخصص لمراجعتهم ومتابعتهم في المنزل أثناء المراجعة خاصة في المرحلة الأولى من الدراسة (المرحلة الابتدائية) كون التلاميذ في هذه المرحلة يحتاجون إلى الدعم والمساعدة في دراستهم، وهذه المتابعة تستلزم تواجد احد الأبوين أو كليهما في البيت خاصة أثناء قيام الأبناء بأداء الواجبات المدرسية، ومتابعة الأبناء تأخذ عدة صيغ منها المراقبة والإشراف المباشر والحث على الدراسة اليومية والمشاركة والمذاكرة. (احسان محمد حسن، 2005، صفحة 65)

د- الدور الاقتصادي للمرأة: يكمن هذا الدور في مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية لمساعدة أسرتها خاصة في مجال الزراعة، فالمرأة في العصر الحديث تعمل ولا تزال تعمل للإنعاش الاقتصادي لأسرتها أولا ولمجتمعتها ثانيا مع الاختلاف الواضح في طبيعة العمل، فدور المرأة يختلف باختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها، في الكثير من الأحيان نجد المرأة قبل ومع تخرجها مباشر تنتج في عملها مثلما ينتج الرجل أو تفوقه في بعض الأحيان. (ياسم محمد ولي، 2004، صفحة 22)

4- أسباب العنف ضد المرأة: يمكن إرجاع ظاهرة العنف ضد المرأة المعاصرة إلى أهم الأسباب التالية:

4-1- أسباب ذاتية: تعد المرأة نفسها هي احد العوامل الرئيسية لبعض أشكال العنف وذلك لتقبلها له والتسامح والخضوع أو السكوت عليه مما يجعل الآخر يتمادى أكثر، وغالبا ما يكون

هذا السبب مفعول عندما لا تجد المرأة المعنفة من تلجأ إليه ومن يقوم بحمايتها كما أن ضعف المرأة نفسها في المطالبة بحقوقها الإنسانية والعمل لتفعيل وتنامي دورها الاجتماعي، السياسي، والاقتصادي، والثقافي. (حسام الدين فياض، 2017، ص:2) يعد دافع ضدها لهضم حقوقها المشروعة، إذ يتدخل العامل التربوي والأسري في تكوين الشخصية الضعيفة المرأة الغير قادرة على حماية نفسها ومصالحها اجتماعيا.

4-2- الأسباب القانونية: تغاضي المشرع عن الجرائم ذات البعد النفسي، كالتعذيب النفسي للمرأة حتى المرض، الطلاق النفسي للمرأة، الاهانات والتقليل من شأن المرأة، الاستغلال العاطفي للمرأة، السيطرة والتحكم بكل سلوكيات الأنثى وان قلت، استغلال المرأة في ممتلكاتها من طرف اقرب الناس لها وسكوتهما بسبب الحفاظ على عش الزوجية وتربية الأبناء... الخ من السلوكيات المنافية للأخلاق الحضارية للبشرية.

4-3- أسباب ثقافية: تعاني المرأة لحد الآن من نظرة المجتمع والوصم الاجتماعي السلبي للأنثى حتى ولو كانت هي الضحية مثلا: المتحرش بها جنسيا في الأوساط الاجتماعية عامتا، "إذ يفضل المناخ الاجتماعي العام أن لا تلجأ المرأة إلى القضاء وألا يتم عرض هذه الأمور بشكل صريح، بحيث يعتبر أن مجرد شهادتها أمام القضاء والإدلاء بما حدث هو في حد ذاته نوع من الإيذاء المضاعف. (ابن مزيان حنان، 2016، صفحة 250)

4-4- أسباب اقتصادية: يلعب الجانب الاقتصادي حجر عثرة بالنسبة لمستوى المعيشي للفرد سواء كان "رجل أو امرأة"، فالمرأة المعاصرة إذا انعدم دخلها تجد صعوبة كبيرة في تلبية كل احتياجاتها الشخصية والعائلية، مما يجعلها راضخة لسلطة وسيطرة الرجل حتى تؤمن حياتها المعيشية بأدنى حد من المستوى.

والى جانب الأسباب التي ذكرت آنفا ضعف القانون الذي يحمي المرأة من التحرش في البلدان العربية، فالعقوبة المقدرة لهذا الفعل في بعض البلدان العربية ضعيفة وغير مؤثرة، وإذا لم تتمكن من إثبات الواقعة فالضرر النفسي والاجتماعي والمعنوي الذي ستعانيه قد يعادل الضرر الناشئ عن التحرش إن لم يزد عليه، وبالتالي تجد نفسها في وضع تفضل فيه السكوت وتلوذ بمعانيتها وبألمها وبالصدمة النفسية التي عانتها، والتي ربما تنعكس على حياتها مستقبلا وحتى على علاقتها بزوجها أو على حياتها المهنية أو الاجتماعية أو حتى على طريقة تربية أطفالها.

وربما يمتد هذا الأثر لبعض النساء المتحرشات جنسيا رغم ثقافتهن ووصولهن إلى مستوى مهني عالي إلى ترفض رفضا مطلقا إن تعمل بناتهن في مكان فيه رجال لأنهن تعرضن وهن صغار أو في صدر الشباب لاعتداء من هذا النوع، ولم يستطعن الدفاع عن أنفسهن.

ومن ثم سيكون لهذا أثاره السلبية على من تعرضن للتحرش الجنسي، وإلى جانب هذا يفصل المناخ الاجتماعي العام أن لا تلجأ المرأة إلى القضاء وإلا يتم عرض هذه الأمور بشكل صريح بحيث يعتبر أن مجرد شهادتها أمام القضاء والإدلاء بما حدث هو في حد ذاته نوع من الإيذاء المضاعف (ابن مزيان حنان، 2016، صفحة 250)

5- أنواع العنف ضد المرأة المعاصرة:

5-1- العنف الجندري: هو العنف القائم على أساس الأدوار الاجتماعية التي يشكلها المجتمع بناء على الدور البيولوجي لكل من الجنسين، معتمدا على منظومة من القيم والعادات والتقاليد التي تؤدي إلى عدم المساواة القائم على أساس الجنس البيولوجي.

فمن المتفق عليه أن فرص العمل للمرأة متاحة نظريا وتشريعيا على قدم المساواة مع الرجل، ولكن من الناحية العملية فإن المرأة تجني من العمالة والتشغيل فائدة اقل من الرجل، نتيجة حالات التمييز غير المقنن في مجالات كثيرة كالتمييز في الأجر، الفصل المهني، الافتقار إلى الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل المهني والوظيفي. (محافظ محمد عبد الكريم، 2016، صفحة 94)

ويأتي العنف الجندري الموجه للمرأة العاملة بأشكال متعددة منها عدم قبول الطلب الوظيفي للمرأة، رفض توظيفها، الحرمان من العمل عند الزواج، وعدم السماح للمرأة المتزوجة بالحمل، وإذا ما رغبت في ذلك تطرد من العمل، الطرد من العمل قبل موعد الولادة، الحرمان من الوصول إلى مواقع صنع القرار، عدم المساواة بالآخر في الأعمال المتساوية، عدم المساواة في الترقية والزيادات السنوية والمكافآت، عدم المساواة في التدريب المهني وفي الحصول على المنح التعليمية، وفرص الاستثمار. (محافظ محمد عبد الكريم، 2016، صفحة 98)

5-2- العنف المجتمعي: هو العنف الموجه من المجتمع للمرأة العاملة، ويكون على شكل اتهامات توجه للمرأة، مصدرها المعتقدات والموروثات الاجتماعية السائدة التي ترى في الرجل ما لا تراه في المرأة وتحول دون مساواة المرأة بالرجل مساواة كاملة.

ويرتبط هذا النوع من العنف بالتمييز والتمييز يعني: أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ينتج عنه النيل من المرأة ومنعها من ممارسة حقوقها الإنسانية على قدم المساواة مع الرجل في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بغض النظر عن حالتها الزوجية. (محافظ محمد عبد الكريم، 2016، صفحة 95)

وقد يعود ذلك إلى ما أبرزه التاريخ من مشاهد ومواقف تعزز القدرة والكفاءة الذكورية الناجمة عن تولي الرجال مهنة التدوين والتسجيل لاقتصار القراءة والكتابة على فئة الرجال دون النساء، الأمر الذي جعل الرجال هو المدون والمؤرخ لكل أنشطة الحياة العامة، فاخذ يسجل أزماته ومعاناته وبطولاته، وتركت المرأة في صمت تاريخي فرض عليها كما فرضت عليها الأمية القسرية، فسادت الاتجاهات التي تعبر عن عدم قدرة المرأة على التفرغ لعملها، وعلى التفكير الخلاق بتطويره وتحسين إنتاجيته بحكم مسؤولية المرأة المنزلية، فمرض الأبناء واضطرابها كأم للسهر عليهم، والتزامها بتلبية متطلبات زوجها يفرضان عليها أن تبقى قسرا في المنزل والتغيب عن العمل. في حين أن تطبيق نظام تقسيم العمل داخل المنزل يحول دون تغيب المرأة، ويجعله أمرا يتقاسمه الزوجان.

ويعد انخفاض معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة من أوجه العنف المجتمعي لها، إذ أشار تقرير صادر عن 10 دول عربية أن 18% من الذكور غير عاملين في حين بلغت نسبة النساء غير العاملات 38% و64% من النساء في سن الشباب.

كما أشارت (Mary Kawar) إلى أن تخصيص بعض المهن كالخدمات والتعليم والسكرتارية للنساء، من أوجه العنف المجتمعي.

ويظهر العنف ضد المرأة العاملة أنها لا تزال تواجه الشكوك حول كفاءتها وقدرتها العملية ويدعم بالافتراضات القائلة أنها لا تتعامل مع واجباتها في العمل بشكل جدي، وقد تجاهلت هذه الاتهامات وجود نسبة من النساء المعيلات لأسرهن وأنهن يحتجن إلى العمل كالرجل تماما، فقد

بلغ أقصى ارتفاع لنسبة النساء المعيلات لأسرهن في مصر 52% تليها المغرب 18% الجزائر 11% فلسطين 7%. (محافظ محمد عبد الكريم، 2016، صفحة 98)

إضافة إلى مجموعة من الأسباب تعود لممارسة العنف في العمل أهمها:

1-الموروث الاجتماعي الذي يرى المرأة أنها جنس بشري من الدرجة الثانية وان سبب وجودها خدمة الرجل والحفاظ على النوع البشري.

2-التشريعات القانونية المنظمة للعلاقات المجتمعية التي أتت لتدعيم الفكر السائد وتؤكد مشروعيتها، مما افرز تشريعات تعطي الشرعية لبعض حالات العنف الممارس ضد النساء العاملات، بالإضافة إلى غياب أساليب مجدية وعقوبات كافية ضد الجناة عند ارتكاب جريمة عنف ضد المرأة.

3-تنميط المرأة في أعمال مهنية محددة، الأمر الذي يحول دون مقدرتها على ممارسة بعض أنواع المهن والوظائف، مما يشجع عدم قدرة المرأة على ممارسة جميع الأعمال الوظيفية.

4-التوجه التعليمي الذي ينصب في الدراسات التربوية والإنسانية، ويحدد مسارها في سوق العمل. (محافظ محمد عبد الكريم، 2016، صفحة 95)

3-5-العنف الأسري: يعد العنف الأسري من أهم المظاهر الخطيرة التي تشكل مصدر معاناة للمرأة والتي تقف عقبة أمام تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام، كما يعرف العنف الأسري بأنه احد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار كل فرد من أفراد الأسرة ومكانته وفقا لما يجلبه النظام الاجتماعي-الاقتصادي السائد في المجتمع. (محافظ محمد عبد الكريم، 2016، صفحة 100)

وهذا العنف الموجه للمرأة داخل الأسرة "سواء كانت زوجة أو أما أو أختا أو ابنة يتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجمين عن علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل في المجتمع والأسرة على السواء، نتيجة لسيطرة النظام الأبوي بألياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". (قرقوتي، حنان، 2015، صفحة 14)

ولقد أثبتت بعض الدراسات الاجتماعية أن عمل المرأة خارج المنزل قد ضاعف من استغلالها وتبعيتها للرجل والأسرة، فبعد أن كانت عالة على الرجل اقتصاديا أصبحت مرتهنة اقتصاديا

للأسرة فكتيبرات هن اللواتي يعملن دواما كاملا في المنزل وخارجه دون أن يكون هن الحق في التصرف ولو بجزء بسيط من أجرهن.

وتأتي المرأة الريفية لتجسيد واقع القهر والاستغلال الذي تتعرض له المرأة في إطار العمل المنزلي وعلى الرغم من أن أجهزة الإحصاء- في اغلب الدول والأحيان- لا تقيم-اقتصاديا-العمل الذي تقوم به المرأة الريفية سواء في منزلها أو خارجه، ويجري تصنيفها على أنها ربة بيت فقد كشفت العديد من الدراسات التي أجريت على المرأة الريفية أنها تؤدي عدة ادوار هي: ربة بيت، ودور العاملة في المنزل، ودور العاملة الزراعية، ومشاركة زوجها العمل في الحقل، ومع ذلك فان الأعمال التي تقوم بها المرأة لا يعترف بها كنوع من العمل المنتج، كما أنها لا تحصل على اجر. (محافظ محمد عبد الكريم، 2016، صفحة 100)

● نماذج من العنف الأسري ضد المرأة في الحياة المعاصرة:

لا تقتصر كل حالات العنف في الحياة الأسرية على الضرب والقتل والأذى الجسدي فقط، وإنما هناك حالات في الحياة المعاصرة تعتبر أيضا عنفا أسريا ومنها:

- ما أكده منهاج عمل مؤتمر بكين لعام (1995) مجددا على هذا المبدأ عبر إدانته القوية لما تواجهه النساء من عنف جسدي وجنسي ونفسي في إطار ما يسمى بالمجال "الخاص" أو الأسرة بما في ذلك "الضرب، والاعتداء الجنسي على الأطفال الإناث في الأسرة، وأعمال العنف المتعلقة بالباطنة /المهر، والاعتصاب الزوجي، وختان الأنا، وغير ذلك من الممارسات التقليدية الضارة بالنساء. (امال عبد الهادي، دس)

-الطلاق بدون اتفاق الطرفين (بدون أسباب): تتعرض المرأة في الوقت الحاضر إلى هذا النوع العنيف من الضرر، إذ يحكم عليها من داخل بيت الزوجية بأقصى أنواع الأحكام على حياتها سواء كانت بالأولاد أو لا، إذ تجد نفسها منبوذة وغير مرحب بها داخل تلك المؤسسة لا لشيء سوى لكونها أصبحت لا تليق بالوضع الحالي لما هو سائد عليه المجتمع مثلا: كالمظهر أو كنوع الوظيفة أو تعرضها لمرض...الخ، حتى يتباهى بها الرجل في وسطه الاجتماعي أو إرضاء لأطراف أخرى ليس لديهم ادني حق للحكم عليها بالتسريح من لبيت الزوجية.

-تعدد الزوجات بدون رضا الزوجة: تجد المرأة نفسها في مقارنة دائمة بينها وبين بني جنسها إذ يسعى الرجل في عصرنا الراهن للرفاهية بشتى أنواعها وأهمها "الرفاهية الجنسية"، بحيث يختار ما

طاب له من أنواع مختلفة من الأشكال والأعمار والمستويات النسائية دون رقيب ولا عتيد قصد تلبية رغباته ونزواته، بالإضافة إلى اتخاذهم أساليب وطرق غير قانونية في تعدد الزوجات، كل ذلك على حساب الزوجة المستغلة نفسيا وجسديا بدون حق.

- منع المرأة من زيارة صديقاتها وتضييق حريتها: تعاني الأنتى منذ نعومة أظفارها من التقييم لسلوكياتها، ففي كثير من الأحيان تتلقى الردع من ذوي السلطة (أب-أخ-زوج-جار-عم-خال-ابن العم-... الخ)

كما تجد المرأة نفس المعاملة والردع في بيت الزوجية بحيث تقيد حريتها المشروعة من طرف الزوج كالذهاب للعمل إلا بعد رضاه، تحديد الصديقات أو إلغائهم كليتا، عدم الخروج إلا بعد اخذ الموافقة أو انعدامه تماما... الخ من الأوامر التي تحز المرأة في نفسها كإنسانة مستقلة وواعية ومسئولة كربة أسرة يحترم رأيها.

- منع المرأة من العمل خارج البيت: لغاية يومنا هذا تتمتع المرأة المثقفة والمنهية دراستها من البحث عن العمل وخاصة بعد الزواج بدافع السيطرة وتحكم الزوج بها لا غير.

إضافة إلى عدم إعطاء الفرص والثقة في البنات قصد إتمام مساراتهم الدراسية، وبرمجتهم اسريا نحو البقاء بالبيوت والبحث عن الزواج المبكر وأن "الدراسة والعمل لا جدوى منهم".

- النساء غير المتزوجات قانونا: في معظم المجتمعات يمكن أن تواجه النساء العزباوات أو المطلقات، وغيرهن من النساء اللاتي يعشن بدون رجال، التحرشات الصريحة في الشارع والتمييز في التعليم، وفي التوظيف، وفي السياسة، وفي الخدمات الاجتماعية، بما فيها خدمات الإسكان والرعاية الصحية، وقد تقود الدولة مثل هذا الهجوم على أولئك النساء، معتبرة إياهن أعداء للأمة لأنهن يرفضن العيش وفقا لقواعد المجتمع و/أو يرفضن أن ينجنن الذرية للأمة (في واقع الأمر، هناك الكثير من النساء العزباوات، والمطلقات، وغيرهن من النساء اللاتي يعشن بمفردهن دون رجل، ينجنن أطفالا، وهي الحقيقة التي عادة لا يتم الاعتراف بها)، وفي حالات أخرى، تخفق الدولة في اتخاذ موقف عندما يهاجم الأفراد هؤلاء النساء. (امال عبد الهادي، دس)

✓ إضافة إلى أنواع متعددة من العنف الموجه ضد الأنتى:

- تحرش رجل راشد بقاصر أو امرأة متزوجة.

- منع الرجل المال عن المرأة وإجبارها على كسب المال بأية طريقة.
- فرض الرجل رقابة على المرأة الكاتبة والتدخل في اختياراتها الفكرية أو ممارسة الإرهاب الفكري عليها.
- تدخل الرجل في شؤون المرأة حرمتها الشخصية.
- ادخار الرجل جزءا مهما من راتبه لجلسات المقهى وسهرات الإنس في حين يحرم أبناءه من طيب المأكّل والمشرب والملبس.
- تقليل الرجل من شأن المرأة أمام الآخرين والأخريات وإهانتها وتعتمد الإساءة إليها بذكر عيوبها وهفواتها في حضورهم.
- تربية الرجل أبناءه على تسيّد الذكور وتهميش الإناث بغض النظر عن فارق السن والمؤهلات.
- خيانة الرجل زوجته أو زواجه بثانية مع تهديد الأولى بالطرد أو بحرمانها من حضانه أطفالها إذا مانعت.
- تحاشي الرجل تنفيذ أي عقوبة جسدية واكتفاؤه بعنف اللسان سبا وقذفا واستصغارا واحتقارا، وهو عنف اشد وقعاً وأعمق أثراً من العنف الجسدي لأنه دائم وبطئ المفعول كالسم.
- قضاء الرجل يومه في العمل وليله في المقاهي والسمر متجاهلا وجود زوجته وعساله في انتظاره.
- رسم الرجل ابتسامه على وجهه أمام الآخرين والأخريات، فيما نصيب زوجته منه العبوس والنظرات الباردة هذا إن نظر إليها أصلا.
- استسلام الرجل لسلطة رئيسه في العمل فيما يصب جام غضبه وحنقه على زوجته قاهرا إياها بأوامره انتقاما من رئيسه.
- عدم تجرأ الرجل على مواجهة غيره من الرجال الذين قد يتعمدون الإساءة، إليه فيما يتجرأ فقط على مواجهة الزوجة المسكينه التي لا حول لها ولا قوة.
- تحميل الرجل المرأة مسؤولية فشل الأبناء ومعاقبتها على ذلك.
- تعمد الرجل باستمرار تذكير زوجته الناجحة في عملها بأنه صاحب الفضل عليها، وبأنه هو من صنع ذلك النجاح ولولاه ما وصلت إلى ذلك، إلى درجة أنها تندم على اليوم الذي نجت فيه وكانت له يد بيضاء في نجاحها.

- استغلال الرجل ظروف عمل الزوجة أو مرضها في التقرب إلى الخادمة أو أي امرأة تعمل تحت كنفه.

- استياء الرجل من زوجته التي ليست على الموضة أو قضى معها شطرا من الزمن فيعيش مراهقة متأخرة

مع فتيات في سن بناته هروبا من زحف الشيخوخة إليه.

- دفع الرجل بناته القاصرات إلى الخدمة في البيوت أو دفعهن إلى الانحراف فيما يستبد هو بالأجر.

- فصل الرجل بناته عن الدراسة وتقييدهن بزواج غير متكافئ سرعان ما يؤول إلى الفشل.

- تفرد الرجل بالقرار وعدم التشاور مع زوجته وأولاده حتى في المسائل التي تتوقف عليها حياتهم ومستقبلهم، علما بأن البداية الخاطئة تقود حتما إلى نهاية خاطئة (قرقوتي، حنان، 2015،

الصفحات 19-22)

5-4- العنف الجنسي: تواجه الفتيات في كافة أنحاء العالم التحرش والعنف الجنسي سواء في المنزل أو في المدرسة أو في الطريق، وتفتقد غالبية نظم العدالة والسلطة أو الإرادة السياسية اللازمين للحيلولة دون مثل هذا العنف والاستغلال وسوء المعاملة، إن تحرش الفتيان بالفتيات في المدارس يتراوح من التعليقات الوقحة والشتم إلى الاختطاف، وصولا إلى الاعتداء الجسدي والاغتصاب وعلى سبيل المثال كشف مسح أجرته الرابطة الأمريكية لنساء الجامعة أن 85% من الفتيات ابلغن عن حوادث التحرش الجنسي في المدارس بالولايات المتحدة (نفس النسبة بين مختلف الخلفيات العرقية والإثنية)، كما أن الفتيات في كافة أنحاء العالم، يتعرضن للاغتصاب خاصة في المجتمعات التي تكون العقوبات فيها ضعيفة أو لا يتم تطبيقها أو حيث يقع عبء الإثبات على عائق الفتيات، ويرجع ذلك إلى اعتقاد سائد بين كثير من الرجال أن ممارسة الجنس مع المرأة الشابة وخاصة العذراء يقلل من مخاطر التعرض بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ولنفس السبب يزداد الطلب على صغار السن من المؤسسات كما يزداد أيضا عدد الفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية وينقلنه إلى أطفالهن. (امال عبد الهادي، دس)

6- آثار العنف ضد المرأة:

غالباً ما ينتج عن ممارسة العنف ضد المرأة الخوف والشعور بانعدام الأمن في نفس المرأة وهو ما يشكل عقبة أمام تحقيق المساواة وأمام التنمية والسلام، كما يمثل العنف آلية من الآليات الاجتماعية الخطيرة التي ترغم المرأة على أن تشغل مرتبة أدنى من الرجل، كما ينتج عن ممارسة العنف عدم قدرة المرأة العاملة على الإبداع والتركيز وضعف إنتاجيتها وعدم تأديتها لعملها بكفاءة عالية "مدخل الكفاءة Efficiency Approach" من المدخل المستخدمة في إدماج المرأة في التنمية وهو يهدف إلى أن تكون التنمية أكثر كفاءة وتأثيراً من خلال المساهمة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية لها، وان عدم فهم دور المرأة وإدارته في العملية الاقتصادية سوف يؤدي إلى وجود مشاريع وبرامج غير متوازنة، وأن زيادة فرص النساء لا تأتي إلا من خلال رفع كفاءتهن في أداء مهامهن الخاصة. (محافظ محمد عبد الكريم، 2016، صفحة 101)

6-1- على المستوى الأسري

- من الناحية حقوق المرأة داخل الأسرة: على الرغم من تعاضد الإقرار بأن حقوق الإنسان تسرى على المجالين العام والخاص، تواجه النساء- في الممارسة العملية - صعوبة كبيرة في ممارسة حقوقهن الإنسانية داخل الأسرة، وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن الكثير من النساء يخشين من الانتقام، وأو النبذ الاجتماعي، فإنهن يترددن في الشكوى من الأمور الأسرية، التي تعتبر عادة جزءاً من الثقافة، أو حقيقة من حقائق الحياة، وعندما تبدأ النساء والفتيات في تعلم حقوقهن، تزداد معارضتهن وتصديهن لانتهاك حقوقهن الإنسانية داخل الأسرة. (امال عبد الهادي، دس)

- أما من ناحية مشاهدة العنف داخل الأسرة: لقد وجدت المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد النساء أن هناك علاقة بين مشاهدة العنف وخوض تجربته في فترة الطفولة وبين ممارسة السلوك العنيف في مرحلة النضج، وعلى الرغم من أن القوانين الجنائية العامة أو الخاصة يمكن أن يتم تطبيقها على حالات العنف الأسري فيعد أحد الأشكال الخاصة من العنف ضد الأطفال، ويعاني ضحايا "سفاح القربى" من مشكلات نفسية حادة إضافة إلى المشكلات الجسدية مثل: التمزقات الشرجية والمهبلية وافتقاد القدرة على التحكم في المثانة والأمراض المنقولة جنسياً، والحمل في فترة الطفولة، أما المشكلات النفسية فيمكن أن تظهر في مشكلات سلوكية طويلة المدى

وحالات اكتئاب حاد، والخدمات الاجتماعية-إن وجدت- لضحايا سفاح القربى شديدة المحدودية. (امال عبد الهادي، دس)

6-2-مشكلات الوظيفية

-أكدت دراسة "سوسن لويد- Susan Lloyd" حول تأثير العنف الوظيفي على المرأة العاملة -أن المرأة المعنفة وظيفيا تعاني ضغوطات واضطرابات عصبية تؤدي إلى الإجهاد الجسدي الذي يحول دون ممارستها لعملها على أكمل وجه. (محافظة محمد عبد الكريم، 2016، ص:102)، مما قد يدفعها في كثير من الأحيان إلى ترك منصبها الوظيفي كليتا وخاصة في حالة عدم وجود حل قانوني واضح يضمن حقها "كضحية".

6-3-مشكلات نفسية

-قد يتسبب العنف في أمراض نفسية للمرأة، كأن يؤدي إلى فقدانها ثقته بنفسها شعورها بالذنب إزاء الأعمال التي تقوم بها، شعورها الدائم بالإحباط والكآبة، إحساسها بالإذلال والمهابة، عدم الشعور بالاطمئنان والسلام النفسي والعقلي، فقدانها الإحساس بالمبادأة واتخاذ القرار. (محافظ محمد عبد الكريم، 2016، صفحة 101)

-الاضطرابات السيكوسوماتية: قد تؤدي سلوكيات العنف ضد الأنثى إلى أمراض مزمنة ذات منشأ نفسي كالأمراض السيكوسوماتية، والتي يعرفها أبو النيل (1976) بأنها اضطرابات جسمية مألوفة للأطباء والتي يحدث بها تلف في جزء من أجزاء الجسم، أو خلل في وظيفة عضوية من الأعضاء نتيجة اضطرابات انفعالية مزمنة، نظرا لاضطراب حياة المريض والتي لا يفلح العلاج الجسمي الطويل وحده في شفائها شفاء تاما نظرا لاستمرار الضغط الانفعالي وعدم علاج أسبابه (النفسية الحقيقية إلى جانب العلاج الجسمي فقط).

ويرى ميلون وميلون 1994 أن مصطلح الاضطرابات السيكوسوماتية هي اضطرابات جسمية ناشئة عن عدم قدرة الفرد على تجنب المضايقات أو الضغوط وشدائد الحياة. (مهدي كريمة عبد المنعم، 2014، صفحة 395)

في حين تعرف دائرة المعارف النفسية أهم خصائص هذه الاضطرابات السيكوسوماتية هي:
-وجود اضطرابات انفعالية تقوم بدور جوهري في ترسيب وحدوث وتكرار وتفاقم الأمراض، وهذا ما يميزها عن الاضطرابات العضوية.

- وجود اضطراب في الوظيفة مع وجود خلل في احد أعضاء الجسم.
- تنسم هذه الاضطرابات بأنها مزمنة وتتنوع مظاهرها وترتبط بغيرها من الاضطرابات جسمية الأخرى. (مهدي كريمة عبد المنعم، 2014، صفحة 395)
- الغربة النفسية: تجذ المرأة المعنفة وكأنها منبوذة وغير مقبولة، مما يدفعها إلى العزلة الاجتماعية والتخلي عن مهامها الحياتية مما يدفعها إلى اتخاذ أساليب ضد المجتمع.
- 6-4- آثار الاعتداءات الجنسية: -ومن أهم آثاره:**
- تأثر الحياة الشخصية للضحية وجعلها عرضة للنقد وعدم تقبلها اجتماعيا.
- الإحباط والاكتئاب مع الشعور بانعدام القوة وفقدان الثقة بالنفس، صعوبة التركيز، نوبات من الرعب والأرق.
- فقدان الرغبة في الحياة لدى الفتاة واللجوء للانتحار.
- الحمل والولادة الغير شرعية لأطفال أبرياء غير معترف بهم وبنسبهم.
- تحمل المرأة " الأم العازبة" مسؤولية أطفالها الغير شرعيين، مما يدفعها الأمر إلى تقبل أدنى وأرذل المهن.
- لجوء الفتيات ضحايا العنف الجنسي إلى العمل بميادين منحرفة هروبا من الأهل، مما يؤدي إلى تدهور حالتهم الصحية والنفسية والاجتماعية إضافة إلى إمكانية اقترافهم لجرائم مستقبلا.
- خاتمة:** نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه الأنثى بالوسط الاجتماعي سواء كان (اسريا-تربويا-وظيفيا... الخ) في البناء والمساهمة بشكل كبير جنبا إلى جنب مع الرجل قصد تكامل الأدوار الاجتماعية وقصد الوصول إلى تعايش سلمي لا يشوبه أي نقص أو تدني في أداء دور لغيره.
- إلا أن تعرض المرأة المعاصرة إلى ما سبق ذكره من أنواع العنف قد ينقص من عزيمتها ومن مردوديتها الطبيعية للتكفل بجميع مهامها الحياتية المنوطة بها، مما يؤثر ذلك بالسلب على التكامل والبناء الاجتماعي الجيد، وكذا على مخرجات العملية الإنشائية في كل مجالات الحياة لاسيما الأسرية والتربوية منها كونها هي من تقوم عليها عمادة التكوين النفسي والتربوي داخل المؤسسة الأولى "الأسرة"، لهذا ولأجله كان لزاما على الجهات التشريعية الأخذ بيد تلك الأنثى ومساعدتها ومساندتها قانونيا قصد توفير لها الجو الآمن للوصول إلى طلب حقوقها المشروعة بيسر وبطرق قانونية واضحة لا لبس فيها.

توصيات:

- وفقا لما وضح من أنواع العنف المسلط ضد المرأة ارتأينا التنويه للجهات القانونية بان يأخذ الأمر بأكثر جدية
- قصد النهوض بوضع المرأة، كونها تشارك في البناء المجتمعي لأكثر من النصف، كما تعد المرأة هي المربية والمكونة للأجيال والتي تحتاج إلى أنثى صالحة وسليمة الجسم والعقل وقادرة على الأداء وتحمل المسؤولية والتي تتأتى من شعورها بالثقة في نفسها وبدورها داخل وخارج الأسرة ضمن إطار قانوني واضح المعالم وواضح المسار في شتى مجالات الحياة.
- فعل القائمين على الشأن العام الأخذ بعين الاعتبار الأفعال الغير مجسدة شكلا والتي تعد عنفا وإجراما موجها ضد المرأة لكنه غير ملموس لكنه معاش ومحسوس، يعمل على تخريب حياة الأنثى في شتى مجالات حياتها اليومية.
- التكفل بضحايا العنف الأسري من أبناء وأمهات مطلقات أو عازبات كتوفير مناصب تضمن كرامتهن اجتماعيا.
- مقاضاة الزوج في حالة إثبات جرمه في إيصال الزوجة إلى حالة العته أو الجنون من خلال سوء المعاملة.
- سن قوانين صارمة وراذعة ضد المتحرش الجنسي بالمرأة.
- إدراج مادة القانون بالمستويات الدراسية، حتى يتسنى للأنثى معرفة حقوقها المشروعة وطرق الوصول إليها مستقبلا.

قائمة المراجع:

1. ابن مزيان حنان. (2016). اشكال التحرش الجنسي بالمرأة العاملة الجزائرية والاجراءات للحد من الظاهرة. مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية تاعدد30، الجزائر.
2. احسان الدين فياض. (2017). العنف ضد المرأة (الاغتصاب الجنسي نموذجاً).
3. احسان محمد حسن. (2005). علم اجتماع العائلة. دار وائل للنشر والتوزيع.
4. العيسوي، عبد الرحمن. (2000). العنف الاسري. دار راتب الجامعية.
5. امال عبد الهادي. (دس). حقوق النساء من العمل المحلي إلى التعبير العالمي. مكتبة نور.

6. جمال، سنوسي. (2021). مصطلح العنف بين الثبات وتعدد الدلالة. مجلة امارات في اللغة والادب والتقدم، المجلد 05، العدد 02، لشلف.
7. طه عبد العظيم حسين. (2008). سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي. مصر: دار الجامعة الجديدة.
8. علي الطيار. (2005). العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية (دراسة ميدانية لمدارس شرق الرياض) شهادة ماجستير. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية-الرياض.
9. قرقوتي، حنان. (2015). عنف المرأة في المجال الاسري. ط1، دورية تصدر كل شهرين عن ادارة البحوث والدراسات الاسلامية قطر.
10. محافظ محمد عبد الكريم. (2016). العوامل المؤثرة على العنف ضد المرأة العاملة في المجتمع الاردني دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاجتماعية الكويت، العدد 1، الكويت.
11. محمد رفعة. (1986). تربية الطفل صحيا ونفسيا من الولادة حتى العاشرة. منشورات دار البحار.
12. محمود رشيد بدران. (2006). علم الاجتماع ودراسات المرأة تحليل استطلاعي. مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة المنيا.
13. ممدوح محمد دسوقي. (2012). دور خدمة الفرد في تخفيف معدلات السلوك العدواني، ط1، المكتب الجامعي الحديث، .
14. مهدي كريمة عبد المنعم. (2014). الاضطرابات السيكوسوماتية الناجمة عن التعرض الجنسي لدى المرأة. مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس السعودية، العدد 56، السعودية.
15. وفيق صفوة مختار. (2005). سيكولوجية الطفولة. تأليف سيكولوجية الطفولة. القاهرة: دار العرب للنشر والتوزيع.
16. ياسم محمد ولي. (2004). المدلل الى علم النفس الاجتماعي. تأليف المدلل الى علم النفس الاجتماعي. دار الثقافة للنشر والتوزيع.